الصباح الاقتصادية
12
العدد 3744 - السنة الثالثة عشرة
الأحد 26 ذو الحجة 1441 - الموافق 16 أغسطس 2020
Sunday 16 August 2020 - No.3744 - 13 th Year

بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة

«المالية»: 5.6 مليارات دينار.. عجزاً في الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية

المرتبات والدعوم شكلت نسبة 76 % من إجمالي المصروفات

أصدرت وزارة المالية بيان الحساب الختامي للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2020، وذلك بعد عرضه على مجلس الوزراء الكويتي الموقر وإحالته إلى مجلس الأمة الكويتي في 29 يوليو 2020 وفقاً للمرسوم 109 للسنة 2020. الحساب الختامي هو بيان بالإيرادات الفعلية والمصروفات الفعلية للدولة عن السنة المالية المنتهية ويقدم الى مجلس الأمة وفقاً للمادة 149 من الدستور، ولا يشمل المركز المالي للدولة أو الإيرادات الاستثمارية والتي يتم إعادة استثمارها تلقائيًا.

البيانات الرئيسية:

تبدأ السنة المالية بدولة الكويت في 1 أبريل من كل عام وتنتهي في 31 مارس من السنة التي تليها.

- الإيرادات النفطية: 15،369 مليار د.ك.، بانخفاض نسبته 16.6 % عن السنة الماضية.
- الإيرادات غير النفطية: 1،851 مليار د.ك، بانخفاض نسبته 13.1 % عن السنة المالية الماضية.
- إجمالي الإيرادات: 17،220 مليار د.ك.، بانخفاض نسبته 16.2 % عن السنة الماضية.
- إجمالي المصروفات: 21،140 مليار د.ك. بانخفاض نسبته 3.2 % عن السنة الماضية.
- مبلغ الاستقطاع لصالح صندوق الأجيال القادمة: 1،722 مليون د.ك.
- الفائض/ (العجز) بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة: (5،643) مليون د.ك.

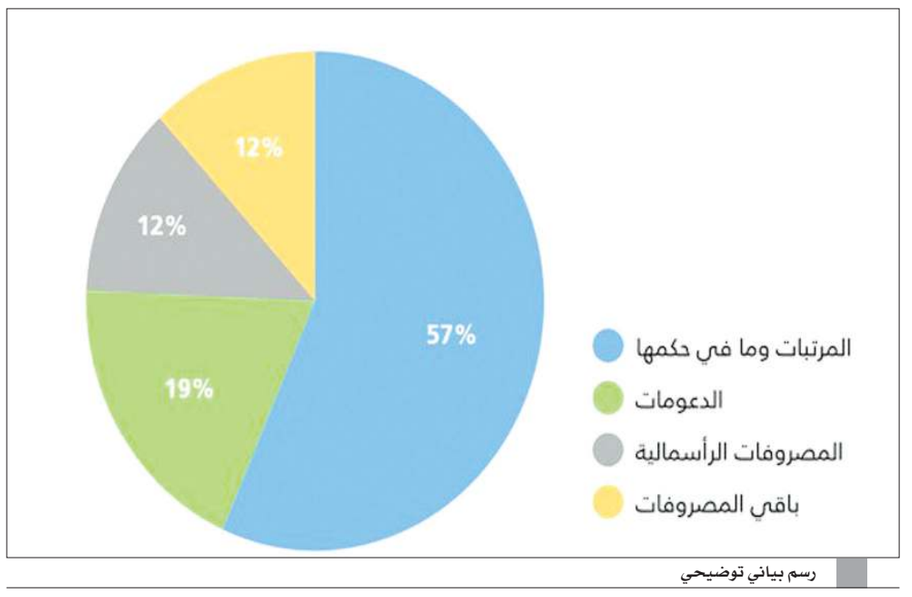

رسم بياني توضيحي

بيانات الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ (حسب مكونات الميزانية)

	السنة المالية المنتهية 31 مارس 2020	السنة المالية المنتهية 31 مارس 2019	% الفرق	% الفرق بين الختامي وموازنة 2020
الإيرادات				
الإيرادات النفطية	15,369	18,428	(16.6%)	10.9%
الإيرادات غير النفطية	1,851	2,130	(13.1%)	-5.1%
الضرائب والرسوم	530	574	(7.7%)	-
المساهمات الإجتماعية	107	101	5.8%	-
إيرادات أخرى	1,214	1,454	(16.6%)	-
إجمالي الإيرادات	17,220	20,559	(16.2%)	8.9%
المصروفات				
المرتبات وما في حكمها	(11,965)	(11,452)	(4.5%)	(0.4%)
الدعومات	(4,027)	(4,882)	(17.5%)	8%
المصروفات الرأسمالية	(2,634)	(3,032)	(13.1%)	(29.5%)
باقي المصروفات	(2,514)	(2,482)	1.3%	(16.9%)
إجمالي المصروفات	(21,140)	(21,849)	(3.2%)	(6%)
التوازن المالي (قبل التحويل)	(3,921)	(1,290)	203.9%	(41.4%)
التحويل إلى الأجيال القادمة	(1,722)	(2,056)	(16.2%)	8.9%
التوازن المالي بعد التحويل	(5,643)	(3,346)	68.6%	(31.8%)

جدول بياني توضيحي

ارتفاع العجز الفعلي 68.6 % وانخفاض رصيد حساب العهد 665 مليوناً عن السنة المالية السابقة

واستكمل قائلاً «بأن الحكومة تقدمت بمشروع قانون للسلطة التشريعية لتعديل القانون رقم 106 لسنة 1976 والذي يقضي بوقف استقطاع نسبة 10 % لصالح صندوق احتياطي الأجيال القادمة في أحوال العجز، وأنه في حال إقراره وتطبيقه على الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2019/2020 سينخفض عجز الموازنة ليبلغ 3.9 مليار دينار».

كما قال الشيتان «لعل من أهم أولويات الوزارة في المرحلة الحالية الإستمرار في معالجة ملف حساب العهد والذي شهد تحسناً كبيرا خلال العام الماضي، حيث بلغ رصيد حساب الاصول العهد مبلغ وقدره 3.6 مليار دينار بانخفاض بحوالي 665 مليون دينار عن الرصيد في السنة المالية السابقة والبالغ 4.3 مليار دينار، ويعود الفضل إلى جهود العاملين في الوزارة وتعاون كافة الجهات الحكومية».

وإختتم الشيتان كلمته قائلاً «تم إحالة الحساب الختامي إلى مجلس الأمة الموقر، وذلك لاعتماده والمصادقة عليه، وإن الحكومة على أتم استعداد لمناقشة الحساب الختامي مع السلطة التشريعية والمضي قدمًا في تنفيذ المزيد من الحلول الواقعية لتطوير المالية العامة، كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى مجلس الوزراء الموقر على دعمه لوزارة المالية لتتمكن من إقفال حسابات السنة المالية 2019/2020 قبل الموعد المحدد في الدستور، وإلى دور إخواني العاملين في وزارة المالية والجهاز المالي في الدولة، الذين بالرغم من الظروف التي يمر بها بلدنا الحبيب، إلا أنهم لم يدخروا جهداً خلال الإشهر الماضية الا وقدموه التزاماً منهم بالقانون وبمتطلبات الأجهزة الرقابية، لما فيه خير ومصلحة لوطننا الغالي».

تفصيل مكونات الحساب الختامي

أولاً – الإيرادات: تركزت الإيرادات غير النفطية في الجهات التالية: آخذين بالاعتبار تأثر الإيرادات غير النفطية في بعض الجهات الحكومية وذلك لفترات توقف العمل في مراكز الدولة التحصيلية وتوقف عمل المؤسسات الخاصة في الأشهر الاخيرة من السنة المالية بسبب أزمة فايروس كورونا المستجد.

الإدارة العامة للجمارك: بلغ المحصل الفعلي للسنة المالية 2019/2020 مبلغ 363 مليون دينار بنسبة تحصيل 95 % بانخفاض 10 مليون دينار عن ما تم تحصيله في السنة المالية السابقة.

وزارة الكهرباء والماء: بلغ المحصل الفعلي للسنة المالية 2019/2020 مبلغ 311 مليون دينار بنسبة تحصيل 62 % بانخفاض 70 مليون دينار عن ما تم تحصيله في السنة المالية السابقة.

وزارة المالية – الإدارة العامة: بلغ المحصل الفعلي للسنة المالية 2019/2020 مبلغ 246 مليون دينار بنسبة تحصيل 79 % بانخفاض 173 مليون دينار عن ما تم تحصيله في السنة المالية السابقة، ويرجع ذلك للأسباب التالية: تسوية مبالغ بقيمة 150 مليون من حسابات الخصوم (الأمانات) تخص الاستملاكات العامة إلى الإيرادات القيدية بالسنة المالية 2018/2019، ولم يتم تسوية أي مبالغ تخص الاستملاكات العامة بالسنة المالية 2019/2020 لعدم طلب تسوية هذه المبالغ.

وزارة الصحة: بلغ المحصل الفعلي للسنة المالية 2019/2020 مبلغ 194 مليون دينار بنسبة تحصيل 96% بزيادة 35 مليون دينار عن ما تم تحصيله في السنة المالية السابقة.

وزارة الداخلية: بلغ المحصل الفعلي للسنة المالية 2019/2020 مبلغ 188 مليون دينار بنسبة تحصيل 135 % بزيادة 61 مليون دينار عن ما تم تحصيله في السنة المالية السابقة.

الإدارة العامة للطيران المدني: بلغ المحصل الفعلي للسنة المالية 2019/2020 مبلغ 65 مليون دينار بنسبة تحصيل 100 % بزيادة 10 مليون دينار عن ما تم تحصيله في السنة المالية السابقة.

وزارة العدل: بلغ المحصل الفعلي للسنة المالية 2019/2020 مبلغ 54 مليون دينار بنسبة تحصيل 122 % بزيادة 42 ألف دينار عن ما تم تحصيله في السنة المالية السابقة.

ثانياً – المصروفات:

- شكلت المرتبات ومافي حكمها والدعوم نسبة 76 % من إجمالي المصروفات.
- بلغت الدعومات 4.027 مليون دينار بانخفاض 17.5 % عن السنة الماضية وهو نتيجة الانخفاض في متوسط سعر النفط الفعلي عن المقدر في الميزانية، وكذلك التشديد على تطبيق القوانين والقرارات، والتأكيد على إيصال الدعومات للمستحقين.
- بلغت المصروفات الرأسمالية 2،634 مليون دينار وتشكل 12 % من إجمالي المصروفات.

ثالثاً – التوازن المالي (العجز)

أظهرت نتائج الحساب الختامي للادارة المالية للدولة تسجيل الكويت عجزًا فعليًا يبلغ 5،643 مليون دينار وذلك بعد تحويل الـ 10 % من إجمالي الإيرادات لصندوق احتياطي الأجيال القادمة (الصندوق السيادي للدولة) المنصوص عليها بالقانون 106 لسنة 1976. وذلك بارتفاع يبلغ 68.6 % على أساس سنوي وبنسبة انخفاض 31.8 % عن العجز المقدر بالميزانية العامة.

وأوضحت الوزارة أنه تم تغطية العجز الفعلي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019 من خلال السحب من الاحتياطي العام للدولة.

رابعاً – حساب الأصول المتداولة (العهد)

تعد حسابات الأصول المتداولة (العهد) أحد مكونات النظام المحاسبي في دولة الكويت، وهي حسابات وسيطة يتم استخدامها لتسديد دفعات بما يضمن رقابة ومتابعة الصرف مع الجهات، حيث كان تسريع الإجراءات المتعلقة بتسوية حسابات العهد وزيادة كفاءة تحصيل الديون المستحقة للدولة أحد أولويات وزارة المالية خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2020. وقد بلغ رصيد حساب الاصول العهد مبلغ وقدره 3.6 مليار دينار بانخفاض بحوالي 665 مليون دينار عن الرصيد في السنة المالية السابقة والبالغ 4.3 مليار دينار، وذلك بفضل جهود وتعاون السلطتين والمتابعة الحثيثة من قبل العاملين في قطاع المحاسبة العامة في وزارة المالية.

انخفاض الإيرادات النفطية 16.6 % عن السنة المالية الماضية

بورصة الكويت ترحب ببدء تداول أسهم الشركة في السوق «الأول»

العصيمي: إدراج «شمال الزور» يتيح آفاقاً أوسع للشركات المدرجة

أعلنت بورصة الكويت عن إدراج شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة) في السوق «الأول». وسيبدأ تداول أسهم الشركة في السوق اعتباراً من بداية جلسة تداول اليوم ، تحت رمز التداول «شمال الزور» الذي يمثل أسهم شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه على أنظمة عرض الأسعار في السوق والتداول فيه.وبحسب أغراض وأنشطة الشركة والضوابط المتبعة في البورصة تم تصنيف «شمال الزور» في «قطاع المنافع». وفي ظل إدراج الشركة يرتفع عدد الشركات المدرجة في السوق بشكل عام إلى 173 شركة، فيما بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق «الأول» 19 شركة.

وبمناسبة الإدراج، قال محمد سعود العصيمي – الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت: «يسعدنا أن نرحب بإدراج شركة شمال الزور للطاقة والمياه في بورصة الكويت، باكورة التعاون المثمر مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

وأعرب العصيمي عن أمله في أن تشهد البورصة مزيداً من الادراجات النوعية بما في ذلك الكيانات التشغيلية المملوكة للدولة بعد الطرح العام للمواطنين خلال السنوات المقبلة وخاصة الشركات ذات العلاقة بالقطاع النفط، كما أكد التزام البورصة بمواصلة توفير منصة إدراج عالية الكفاءة بمعايير دولية في سياق سعيها لتطوير خدماتها للجهات المصدرة والمستثمرين على حد سواء.

محمد العصيمي

وأضاف: «أن هذه الخطوة تعبر عن الثقة الكبيرة في بورصة الكويت، التي تتيح بدورها فرصاً أكبر وآفاقاً أوسع للشركات التي تتمتع بمركز مالي متين».

وأوضح العصيمي أن البورصة تعمل وفقاً لاستراتيجية مرنة تخدم الصالح العام كفيلة بجذب الكيانات التشغيلية التي تمثل قيمة مضافة للمنظومة خلال الفترة المقبلة.وتابع أن فريق العمل لن يألو جهدا في سبيل تطوير السوق من خلال توفير أدوات تواكب التطلعات الاستثمارية للأوساط المالية والاقتصادية المحلية والخارجية على حد سواء.

وأكد العصيمي أن البورصة تعمل بمعايير الشفافية وبضوابط تلبي طموح المتعاملين، سواء كانوا من الأفراد او المؤسسين، فيما أشار إلى أن باب النقاش مع الجهات الاستثمارية المختلفة دائماً مفتوح، حرصاً على تحقيق أقصى درجات الجاهزية لاستيعاب التطلعات التي تصب في الصالح العام.

كما أضاف: «نولي قضية التطوير المستمر للبورصة اهتماماً كبيرا بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة وذلك لأهمية الكيان، ولدينا خطة شاملة نعمل على تطبيقها لنظل دائماً عند ثقة الأوساط الاستثمارية».

وتجدر الإشارة إلى أن شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة) هي الشركة المالكة لمحطة الطاقة والماء التي تعرف بمحطة الزور الشمالية. وقد حُدد رأسمال شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة) بمبلغ 110 ملايين دينار كويتي موزعاً على 1.1 مليار سهم، حيث تم طرح ما نسبته 50 % من مجموع الأسهم الإجمالية بقيمة مقدارها 55 مليون دينار كويتي (لعدد 550 مليون سهم) للاكتتاب العام لجميع المواطنين الكويتيين في الربع الأخير من عام 2019 حيث تمت تغطية الاكتتاب بنسبة 127 %.

هذا ويأتي إدراج الشركة بعد أن قامت ومستشار الإدراج بإكمال كافة الإجراءات الرسمية للإدراج بالتنسيق مع شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وهيئة أسواق المال، ويمثل هذا الحدث الإدراج الأول من نوعه لشركة تم إنشاؤها تحت مظلة قوانين هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ملتزمون بمواصلة توفير منصة إدراج عالية الكفاءة بمعايير دولية

الشركة تسدد تمويلات بـ 28 مليون دينار

أرباح «الصالحية العقارية» ترتفع خلال النصف الأول من العام إلى 20.3 مليون دينار

أعلنت شركة الصالحية العقارية عن تحقيق صافي ربح بمبلغ 20.32 مليون دينار كويتي بربحية سهم 41.1 فلس عن النصف الأول من العام 2020، في مقابل صافي ربح قدره 8.2 مليون دينار كويتي وربحية سهم 16.7 فلس للفترة المقارنة من العام الماضي بارتفاع نسبته 147 %، وذلك بدعم من النتائج الإيجابية لصفقة التخارج التي أنجزتها الشركة مؤخرا على استثماراتها في جمهورية ألمانيا. وكشفت البيانات المالية لشركة الصالحية العقارية أن الإيرادات التشغيلية (عمليات عقارية وعمليات فندقية) للشركة بنهاية النصف الأول للعام الحالي قد انخفضت بمبلغ 7.89 مليون دينار كويتي بما يعادل 52 % من إجمالي الإيرادات التشغيلية، كما أن المصروفات التشغيلية قد انخفضت بمبلغ 818 ألف دينار كويتي بنسبة 22 %، فيما ارتفعت قيمة موجودات الشركة بنسبة 10 % إلى 380 مليون دينار كويتي بالمقارنة مع 347 مليون دينار كويتي، وارتفعت حقوق الملكية لتصل إلى 166 مليون دينار كويتي بنسبة قدرها 12 %، وذلك مقابل الفترة المقارنة من العام السابق. وقال غازي فهد النفيسي – رئيس مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية في تصريح صحفي، أن الشركة خلال تلك الفترة لم تتوان في تنفيذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية للحد من تأثير أزمة فيروس كورونا المستجد على نشاط الشركة في الداخل والخارج، كذلك قد التزمت الشركة بجميع القرارات والإجراءات الصادرة عن الجهات الرسمية داخل دولة الكويت بهدف توفير الحماية والسلامة لجميع مرتادي وموظفي مرافق الشركة، وأضاف أن إدارة الشركة قد عملت على اتخاذ القرارات اللازمة التي تضمن استقرار إيرادات الشركة، واستمرار الأعمال الإنشائية للمشاريع قيد الإنشاء سواء في الكويت (مشروع العاصمة) أو داخل المملكة المتحدة.وقد أشار النفيسي إلى نجاح شركة الصالحية العقارية خلال الربع الثاني من العام الحالي في إتمام صفقة بيع ما نسبته 90 % من حصتها في شركة هدية القابضة في جمهورية ألمانيا (شركة مملوكة بنسبة 90.89 % حيث تمتلك عدداً من أرقى العقارات التي تقدم خدمة الرعاية الصحية والسكنية لكبار السن والمتقاعدين)، وقد بلغت القيمة الإجمالية للصفقة ما يعادل 28 مليون دينار كويتي تقريباً، فيما بلغت أرباح الشركة ما قيمته 21.8 مليون دينار كويتي تقريباً، مضيفاً في الوقت ذاته بأن الشركة قد بدأت في تسديد تمويلات مصرفية تخص الشركة وشركتها التابعة (شركة العاصمة العقارية) بقيمة 28 مليون دينار كويتي، وذلك لدعم تخفيض تكاليف التمويل المدفوعة ومن ثم تخفيض إجمالي المطلوبات في قائمة المركز المالي للشركة بنفس القيمة. وفي النهاية أكد النفيسي على أن ما حققته شركة الصالحية العقارية من نتائج مالية وما اتخذته الإدارة من إجراءات وتدابير احترازية خلال تلك الفترة، يعكس متانة وسلامة استراتيجية الشركة ويكشف عن قوة الأداء المالي وحجم الملاءة المالية التي تتمتع بها الشركة، وذلك في مقابل التداعيات المستمرة لأزمة فيروس كورونا المستجد وما يصاحبها من تأثيرات سلبية امتد أثرها إلى معظم القطاعات الاقتصادية في مختلف دول العالم، لاسيما القطاع العقاري والذي يشهد تراجعات كبيرة في الإيرادات.

غازي النفيسي